

وزارة الإدارة المحلية والبيئة

الرقم: ٥١٠١٥٤/١٢

الى مجلس مدينة حمص وكافة الوحدات الإدارية

بناءً على مقتضيات المصلحة العامة، وبهدف تنظيم آلية استقبال معاملات الأخوة المواطنين وضمان عدم هدر الوقت والجهد في طلبات غير مكتملة أو كيدية، يُعتمد العمل بالصوابب التالية:

يجب أن يُقدم الطالب ويوقع من صاحب العلاقة بالذات، مع إرفاق صورة عن البطاقة الشخصية والوثائق والمستندات المؤيدة.

ويقبل الطلب المقدم من الوكيل القانوني بشرط إبراز وكالة قانونية موثقة اصولاً تخوله حق تنفيذ العمل القانوني لدى الجهات الإدارية .

تُكف المكاتب الصحفية ومراكز خدمات المواطنين بتوعية المراجعين بمخاطر البلاغات الكاذبة، مع الإشارة إلى إمكانية الملاحقة الجزائية في حال ثبت أن الطالب كيدي أو ينطوي على تضليل.

تعتبر الطلبات غير الجنية هدراً للمال والوقت، وسيتم التعامل معها وفق الأنظمة والقوانين النافذة.

للتفويض والعمل بمضمونه

محافظة حمص  
بالتفويض أمين عام المحافظة

٤٠١١

حرر في حمص ١٧/٢٠٢٠ م الموافق ١ / ٤٤٧١هـ

صورة الى:

- السادة اعضاء المكتب التنفيذي
- كافة مديريات الأمانة العامة
- مديرية الشؤون القانونية
- المصنف

الرقم: ٥٨١٨١٤

### السيد مدير مركز الخدمات العامة

بناءً على مقتضيات المصلحة العامة، وبهدف تنظيم آلية استقبال معاملات الأخوة المواطنين وضمان عدم هدر الوقت والجهد في طلبات غير مكتملة أو كيدية، يعتمد العمل بالضوابط التالية:

يجب أن يقدم الطالب ويوقع من صاحب العلاقة بالذات، مع إرفاق صورة عن البطاقة الشخصية والوثائق والمستندات المؤيدة.

ويقبل الطالب المقدم من الوكيل القانوني بشرط إبراز وكالة قانونية موثقة اصولاً تخوله حق تنفيذ العمل القانوني لدى الجهات الإدارية.

يتولى المختصون لديكم بمراكز استقبال هذه الطلبات دراستها وتقرير حفظها أو إعلام مقدمها بضرورة استدراك النواقص قبل إحالة طلبه للمعالجة في حال عدم اكتمال الوثائق والمؤيدات للطلب.

يُشترط لقبول الطلب أن يكون مقدمه قد استنفذ فرص المطالبة بحقه لدى الجهة المعنية بالمعالجة أولاً (وحدة إدارية أو جهة عامة).

يجب إرفاق ما يثبت مراجعة الجهة المعنية والإشارة بدقة إلى مواطن الخلل في المعالجة السابقة.

تُكفد المكاتب والمحامين ومراكز الخدمات العامة بتوعية المراجعين بمخاطر البلاغات الكاذبة، مع الإشارة إلى إمكانية الملاحقة الجزائية في حال ثبت أن الطلب كيدي أو ينطوي على تضليل.

تعتبر الطلبات غير الجدية هدرًا للمال والوقت، وسيتم التعامل معها وفق الأنظمة والقوانين النافذة.

التنفيذ والعمل بمضمونه

محافظ حمص  
بالتفويض أمين عام المحافظة

س

در. في حمص 2025/11/17 الموافق 447/1

صورة إلى:

- مديرية مكيد / مكتب مكيد
- كافة مديري مراكز الخدمات العامة للمحافظة
- مديرية لشؤون بيئية
- المصنف

وزارة الإدارة المحلية والبيئة

الرقم: ٥٨٠١٥٨٤

السيد الأمين العام

إشارة الى احالتكم (للبیان والاعادة) المسطرة على الكتاب رقم ١٤/ص/٥١٠ تاريخ ٢٠٢٦/١/١١ المغد من قبل مديرية المجالس المحلية الموجه إلى مركز الخدمات العامة بخصوص ضوابط تقديم الشكاوى والطلبات في مركز الخدمات العامة.  
بعد الدراسة والتدقيق نبدى الآتي:

• نصت المادة/ ١٢١/ من قانون الإدارة المحلية المشار إليها أعلاه على ما يلي:  
(على الجهات الرقابية إهمال كل الشكاوى التي لا تقدم وتوقع من قبل أصحابها بالذات مرفقة بالوثائق والمستندات وبصورة عن البطاقة الشخصية سواء كانت بحق رئيس الوحدة الإدارية أو المكتب التنفيذي أو العاملين في تلك الوحدات))  
في حين نصت المادة رقم ٦٦٥ من القانون المدني السوري على ما يلي:  
(الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل))  
وبالتالي فإنه يحق للوكيل بموجب وكالة قانونية موثقة لدى الجهات المعنية تنفيذ أي عمل قانوني للموكل لدى أي جهة إدارية كانت أم قضائية.

• فيما يتعلق بموضوع ارفاق الوثائق المؤيدة أثناء التقدم بالطلب فإنه من الضرورة بمكان ألا يتم قبول أي طلب ما لم يتم ارفاق كافة الوثائق المؤيدة للحق المطالب به.  
• إن تقديم الطلب لدى المحافظة يجب أن يتصف بالجديّة ووفق ما ورد أعلاه وأن يكون مقدم الطلب قد استنفذ فرص المطالبة بحقه إن وجد لدى الجهات المعنية بالمعالجة إن كانت وحدة إدارية أو جهة عامة أخرى مع ارفاق ما يثبت مراجعته للجهة العامة المعنية بالمعالجة والإشارة لمواطن الخلل بالمعالجة وفق طلبه ليصار إلى استقبال طلبه ومتابعته من قبل مديريات المحافظة باستثناء الطلبات التي تقدم وتعالج بالمحافظة وفق اختصاصاتها ابتداءً أو الحالات التي يرى المدير المُستمر ضرورة تقديمها بالمحافظة بالتنسيق مع المديرية المختصة.  
• فيما يخص تقديم البلاغات الكاذبة أو الكيدية والتي يثبت أنها غير محقة فإننا نرى أن يتم الإحالة لمن يلزم في المكتب الصحفي ومركز الخدمات العامة لشرح مخاطر التقدم بهكذا طلبات وإمكانية تحميل مقدم الطلب تبعية قانونية جزائية في حال ثبت ذلك أمام الجهات القضائية المختصة نظراً للجهد الذي يتم بذله لمعالجة الشكاوى المقدمة بالمحافظة والتي تُعد هدراً للمال والوقت في حال ثبت عدم جديتها أو أنها تنطوي على طلبات كيدية غير محقة.  
مع التأكيد على أن يتم مراجعة ودراسة كافة الطلبات المقدمة من قبل المعنيين في مركز الخدمات العامة من أصحاب الخبرة وتقرير حفظ الطلب أو إعلام مقدمه في حال وجود أي تساؤل لاستدراك الوثائق وغيرها من أمور قبل إحالة الطلب للمعالجة  
ضمن مديريات الأمانة العامة للمحافظة.

يرجى الاطلاع  
ولكم الشكر

مدير مديرية الشؤون القانونية  
يوسف محمود

حرر في حمص ١٤/٢/٢٠٢٦ م الموافق لـ ١٤٤٧/١/١٤ هـ

ما توفيت / ١٤٤٧ / ١ / ١٤  
س

صورة (٥)  
مديرية الشؤون القانونية.

الرقم: ٥٧٥١٤  
التاريخ: ٢٠٢٥/١٤/١١

السيد مدير مركز الخدمات العامة

بناءً على أحكام قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم رقم /١٠٧/ لعام ٢٠١١ لاسيما المادة /١٢١/ منه.

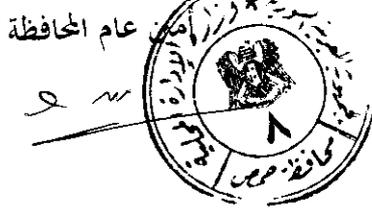
و تبسيطاً للإجراءات وحرصاً على سرعة إنجاز المعاملات.

يطلب إليكم التقيد بما يلي عند إحالة طلبات وشكاوى المواطنين إلى مديريات الأمانة العامة للمحافظة أو الجهات العامة المعنية بمعالجتها:

- ١- التأكد من تقديم الشكاوى من قبل أصحاب العلاقة بالذات (وعدم تقديمها عن طريق وكالة قانونية أو ذكر كلمة عنهم ثم التوقيع بجانبها).
- ٢- التأكد من إرفاق الوثائق الواجب تقديمها مع الطلبات والشكاوى أو التي تثبت حجية الحق المطالب به بالشكاوى.
- ٣- التأكد من مراعاة مبدأ التسلسل الإداري لجهة وجوب تقديم الطلبات والشكاوى إلى الجهات العامة المعنية بمعالجتها قبل تقديمها إلى المحافظة.
- ٤- ذكر العبارة التالية بشكل واضح إلى ذيل النموذج المخصص لديكم للشكاوى (( أتحمل كامل المسؤولية القانونية والجزائية عن صحة المعلومات الواردة أعلاه و الحق بتحريك الدعوى العامة بمواجهتي في حالة عدم ثبوت صحة ادعائي )).

للاطلاع وإجراء اللازم

محافظ حمص  
الدكتور عبد الرحمن الأعمى  
بالتفويض



السيد مدير مركز الخدمات العامة

السيد مدير مركز الخدمات العامة

السيد مدير مركز الخدمات العامة

صورة إلى:

أمين عام المحافظة

مديرية المجالس المحلية

مصنف